في فبراير 2014م

الجهاز المركزي للإحصاء يدشن الحصر الشامل للمباني والمنشآت والمساكن

أحمد الطيار

أقرت اللجنة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014 في اجتماعها الثالث امس بالجهاز المركزي للإحصاء برئاسة الدكتور حسن ثابت فرحان - رئيس الجهاز - نائب رئيس اللجنة العليا للتعداد مدير التعداد البدء بعملية الترقيم والحصر الشامل للمباني والمساكن والأسر والمنشآت في جميع أنحاء الجمهورية نهاية فبراير 2014م باستخدام احدث الأنظمة والخرائط والوسائل التكنولوجية المستخدمة عالميا.

وحددت اللجنة اقتصار عملية الترقيم والحصر في تجمعات البدو الرحل على حصر المباني والمساكن والمنشآت أن وجدت فيها مباشرة بدون ترقيم .

وتعد عملية الترقيم والحصر المرحلة الثانية من مراحل التعداد للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2014 م وتأتي بعد علمية التحزيم التي تنفذ خلال العام الحالي 2013م ،وستشمل عملية الترقيم والحصر للمباني والمساكن والأسر والمنشآت في جميع أنحاء الجمهورية في حين لايتم ترقيم تجمعات البدو الرحل وسيقتصر الأمر في هذه التجمعات على حصر المباني والمساكن والمنشآت أن وجدت فيها مباشرة بدون ترقيم .

وتعني عملية ترقيم المباني إعطاء كل مبنى رقما معينا يثبت بمادة ملونة على المدخل أو المداخل المتعددة لكي يتم شموله في عملية العد فيما تعتبر عملية حصر المباني والمساكن والأسر والمنشآت عملية شاملة لجمع وتبويب وتحليل ونشر البيانات الإحصائية عن أوضاع المباني والوحدات السكنية والمنشآت وخصائصهما في فترة زمنية معينة داخل الحدود الجغرافية للجمهورية اليمنية من حيث أنواعها واستخداماتها وعدد طوابقها ومواد البناء المستخدمة فيها وصفة الملكية فيها ومدى اتصالها بشبكات الخدمات العامة.

كما ناقشت اللجنة سجل استمارة حصر المباني والمنشآت في تعداد 2014م في مسودتها الخامسة واطلعت على مكوناته وبياناتها الديمغرافية والاقتصادية وأقرتها .

ويتضمن السجل خانات تستوفى بياناتها في الميدان عن المبنى السكني للأسر في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية ونوعه وخصائصه وبيانات عن الحيازات الزراعية والمنشآت العاملة في القطاع العام والخاص والمختلط وبياناتها الاقتصادية وأهم الخدمات والمنتجات التي تقدمها وعدد العمالة التي تستوعبها ونوعياتها .

كما أقرت اللجنة البيانات المتضمنة في دفاتر تقارير العمل الميداني لمرحلة الترقيم والحصر من قبل كل من المشرف والمعاون والمساعد والمسجل في المناطق المحددة والتعليمات لإنجاز المهام الموكلة لهم على الوجه الأمثل ميدانيا لتحقيق الدقة في العمل للوصول لبيانات دقيقة توفر للإحصاءات الوطنية .

اعتراف رسمي بضعف جاذبية البيئة الاستثمارية في اليمن

خاص

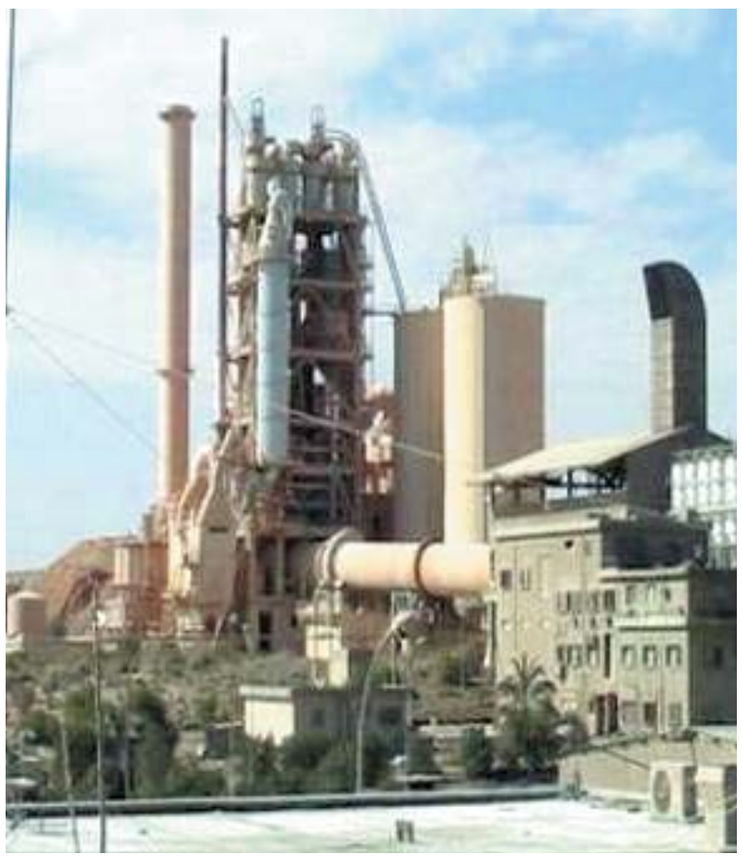

كشف تقرير رسمي عن ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية في اليمن نتيجة لمحدودية خدمات البنية التحتية ومشاكل الأراضي والتعقيدات الحكومية في الجوانب الإدارية المرتبطة بالاستثمار والإنتاج وما نجم عنها من تدني معدلات نمو الاستثمارات الوطنية وبالذات تدني معدلات نمو الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي والتي عولت عليها الحكومة في تحفيز النمو الاقتصادي و تحريك عملية التنمية، حيث لم يتجاوز معدل نموها 3.6%.

وقال أنه على الرغم من أن السنوات القليلة الماضية شهدت تنفيذ حزمة واسعة من الإصلاحات الوطنية الرامية إلى تحسين جاذبية البيئة الاقتصادية الكلية إلا أن الأداء الاقتصادي الكلي كان متواضعا ويرجع ذلك إلى وجود عدد من المعوقات الهيكلية التي تعيق طريق النمو الاقتصادي في اليمن .

وذكر أن عوامل ومتغيرات طارئة ألمت بالاقتصاد خلال السنوات القليلة الماضية وأسهمت في تدني معدلات النمو الاقتصادي واختلال أداء السياسات الاقتصادية الكلية وأهم تلك العوامل والمتغيرات استمرار استخدام وسائل الإنتاج التقليدية في العديد من القطاعات الاقتصادية وبالذات في القطاع الزراعي والسمكي وسيطرة المنشآت الصغيرة على الهيكل الصناعي اليمني ووقوع معظمها في إطار القطاع غير المنظم وبالتالي محدودية قدرة القطاع على تحقيق معدلات نمو عالية.

وأشار إلى تراجع حجم الاستثمارات العامة ، نظرا للتأخر في السحوبات من تعهدات مؤتمر المانحين من المنح والقروض من ناحية ومن ناحية ثانية انخفاض حجم الإيرادات الحكومية من الصادرات النفطية على الرغم من ارتفاع مستوى أسعار النفط في السوق العالمية.